مجلة العلوم الإنسانية ——— عدد 13 (2000) 159- 181

النظام المقطعي وهمزة الوصل في العربية

ملخص

عنيت هذه الدراسة بوصف النظام المقطعي في اللغة العربية، فاختبرت الأشكال الممكنة له، محاولة تحديد سمات التتابعات الصوتيّة في بعض المقاطع التي تبدو شاذة.

ثم تناولت قيمة همزة الوصل في هذا النظام، وما يرتبط بها من أوهام في النطق والمصطلح والكتابة، فاعتبرت نطق الأسماء المبدوءة بهمزة وصل عند دخول "أل" التعريف عليها، فالفته قابعا في القياس الخاطئ، متجاهلا قيمة الأصوات ووظائفها، ثم عاينت مصطلح " حركة التخلص من التقاء الساكنين " فوجدته افتراضا محضا، غير متنبه إلى علاقة هذه الحركة بهمزة الوصل.

د. محمد رباع
جامعة النجاح (فلسطين)

النظام المقطعي: إشكالات وتحديد

ينشأ المقطع من تتابع الصوامت والحركات، ويكون عدد المقاطع في البنية العربية مساويا لعدد الحركات فيها، وبناء على تفاوت كمية الحركة، واختلاف تجمعات الصوامت، فإن العربية تشتمل على ستة أنواع من المقاطع، بعضها يسلّم بوجوده، وبعضها حوله خلاف قديم حديث. وحين نرمز للصامت بـ " ص"، وللحركة بـ " ح "، عندما تكون قصيرة، و " ح " عندما تكون طويلة، فإن المقاطع الستة المذكورة تحدد على النحو التالي:

1 – ص ح 2 – ص ح: 3 – ص ح ص
4– ص ح: ص 5– ص ح ص ص 6– ص ح: ص ص

والثلاثة الأول منها هي من أكثر مقاطع العربية شيوعا؛ إذ لا توجد آية قيود على توزيعها، فهي تقع في بداية الكلمة أو وسطها أو آخرها، بصرف النظر عن أحجام الكلمات التي تدخل في تشكيلها؛ ولذا تعدّ هذه المقاطع الأساسية في اللغة العربية (1)؛ فالمقطع الأول هو المسيطر في الفعل الماضي

Abstract

The objective of this study is to provide a description of the Arabic Syllable system. The various forms of this system are investigated in an attempt to point out the characteristics of the vocal successive forms in syllables that seem to deviate from the general rule.

Additionally, the value of the silent Hamza within this system is discussed along with common misconceptions associated with it at the levels of pronunciation, terminology and writing.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2000

Moreover, the researcher, investigates the vocalization of nouns starting with the silent Hamza whenever the definite article (al - the-) is annexed to it, and concludes that it is a case of mistaken analogy, thus, ignoring the value of sounds and their functions. The researcher then investigates the term" The short vowel overcoming the consonant cluster effect" concluding that it is merely an assumption that overlooks the connection between this vowel and the silent Hamza.

المجرد غير المعتلّ وغير المضعّف...، والمقطع الثاني يطرد في بداية الماضي المعتلّ الأجوف، ونهاية المعتلّ الناقص، كما يطّرد في بداية اسم الفاعل؛ "فاعل"، والمقطع الثالث يطّرد في بداية كلّ من مصدر المجرّد الذي على وزن "فعل"، ما لم يوقف على آخره بالتسكين، واسم المفعول؛ "مفعول"، والفعل الماضي المضعّف، "شدّ"، و الفعل المضارع الساكن الفاء.

وأما المقاطع الأخرى فهي تأتي في مواقع محدّدة، وجلّ ما جاء من شذوذ مقطعيّ في بعض القراءات القرآنية، أو في بعض الصيغ المرويّة عن الأعراب، يرتدّ إلى هذه المقاطع، ويأتي في سياقات مقاربة لها في سماتها الصوتية؛ لذلك فإنّ استجلاء خصوصياتها يلقي الضوء على كلّ ما عدّ من باب الشذوذ الصوتي في مقاطع اللغة العربية.

فالمقطع الرابع؛ "ص ح: ص" يوجد في حالتين: أولاهما في الوقف على الكلمات التي تنتهي بمقطعين، أوّلهما طويل مفتوح؛ "ص ح:" وثانيها قصير مفتوح؛ "ص ح"، كما هي الحال في الفعل الأجوف؛ "قال". وثانية الحالتين في وسط الكلمة، ويشترط (أن يتلوه مقطع آخر صامته الأول مماثل للصامت المغلق لهذا المقطع: شاب – بن. بدون توافر هذا الشرط لا يتأتى... إلاّ في حالة الوقف فقط) (2)، وهذه صيغة قياسيّة تتمثل في اسم الفاعل من المضعّف، كما يوجد هذا المقطع في صيغة المضارع المسند إلى ألف الاثنين المؤكّد بالنون الثقيلة؛ "ليلعبان"، وثم بعض الصيغ المأثورة، توافق هذا الشرط، وثم صيغ أخرى تخرج عليه، على ما سيتضح.

غير أنّ "هنري فليش" يرى تقسيما آخر لمقاطع الكلمات المشتملة على هذا المقطع، أو على المقطع الخامس في غير الوقف؛ فهو يرى أنّ السلوك المقطعي يضطرب إذا نشأ عنه وجود مصوّت طويل في مقطع مقفل؛ (وذلك عندما يقفل المقطع بنفس الصامت الذي يفتح المقطع التالي، فينشأ صوت مضعّف، وذلك نحو، إحمار (*ʾiḥmārra*) ولا الضالين (*walā-ḍḍāllīna*)" القرآن نهاية الفاتحة"، وخُويصّة (*ḫuwayṣṣatun*) تصغير "خاصة". والسؤال الذي يحضرنا الآن هو كيف يتم التقسيم المقطعي في هذه الحالة؟ أغلب الظنّ أنّه يتم بأن نترك المصوّت الطويل أو المزدوج في مقطع مفتوح هكذا: إحـْ – ما– رْرَ " (*ʾiḥ-mā-rra*)" لا – ضـّا – لّيـــ – نَ (*lā-ḍḍā-llī-na*)، خـُ – وَيـْ – صـّ – تُن " *ḫu-way-ṣṣa-tum* " (3).

وبهذا يكون "فليش" قد تخلّص من هذين المقطعين وجاء بمقطع جديد هو "ص ص ح"، وهذا غير ممكن في النطق التلقائي لمثل هذه الكلمات، ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا نطقنا الكلمة مجزأة، ووقفنا على كلّ مقطع، ثمّ تكلفنا النطق بالمقطع الذي جاء به، وهذا قد يتأتى له هو – بأثر من لغته الأم – ولكنّه لم يكن ممكنا لأبناء العربية.

وينبغي أن ننبه إلى أنه ليس هناك ما يسوغ تحليله "ولا الضـــالين" بـــهذه الصـــورة؛ فالمقطع الأول ينبغي أن يتحد مع المقطع الذي يليه، كما ينبغي أن تقصر حركته هكذا: "*laḍ*"، فهذا هو المقطع الأول.

أما المقطع الخامس؛ ص ح ص ص "فيتّفق جلّ المحدثين على إمكان وقوعه فـــي موضعين؛ أحدهما في الوقف، والآخر في تصغير الكلمات المشـــتملة علـــى المقطـــع الرابع من مثل: شابّة ودابّة. ويؤكد "عصام أبو سليم" إمكان وقوعه في وسط الكلمـــة، وإن كان ذلك أقلّ من الموقع الأخير؛ يقول: (يمكن القول إنّ هذا المقطـــع يتكـــرر وقوعه في آخر الكلمة أكثر منه في وسطها في الكلمات القصـــيرة، ولا يقـــع علـــى الإطلاق في الكلمات الطويلة المكوّنة من تسعة أو عشرة مقاطع (4)، هـــذه النتيجـــة المستندة إلى إحصاءات دقيقة للبنية المقطعية لجميع الكلمات الموجودة في معجم اللغـــة العربية المعاصرة، والتي يزيد عددها على (45) ألف كلمة تنفي الاعتقاد السائد من أنّ هذا المقطع يقع فقط في نهاية الكلمة) (5).

بيد أنه لم يأت بأي مثال من نتائج تلكم الإحصاءات، مما جاء مشتعلا علـــى هـــذا المقطع، فإذا قصد ما يماثل "دويبة " التي ذكرها، فليس ثم اعتقاد سائد ينفي وجودهـــا، وإذا كان هذا المقطع قد جاء في بعض القراءات القرآنية، فإن هـــذه القـــراءات غـــير موجودة في مصدره.

في مقابل ذلك فإن أحد الباحثين يرفض وجود المقطع في العربية، بصرف النظـــر عن موقعه، ويستند في ذلك إلى إجماع اللغويين العرب على القول بعدم جواز الجمـــع بين الساكنين في الكلام، أما وجوده في حالة الوقف، فهو يرى أن المقصود بذلك الخط والكتابة وليس النطق، ويستشهد بقوله لابن يعيش ظنها خادمة له، ثم يرفدهـــا قـــائلا: (وهكذا يكون المراد من قول ابن يعيش جواز الجمع بين سكونين الجمع بينـــهما فـــي الرسم والكتابة لا في هذا النطق) (6) فالوقف ــ عند الباحث ــ لا يتم إلاّ بحركة "بين بين"؛ إما بين الصامتين، وإما بعد الصامت الأخير؛ (لأن الوقـــف يمكّـــن الحـــرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلـــك مجـــرى الحركـــة "المصوت" لقوة الصوت واستيعابه، كما جـــرى المـــد فـــي حـــروف المـــد مجـــرى الحركة)(7) كما يقول ابن يعيش، وأما "دويبة" فهو يرى أن ثم حركة " بين بين " تقـــع بعد الياء كما نص ابن منظور، الذي رأى أن الياء ساكنة وفيها إشمام من الكسر، وهذا الإشمام يلزمها حيث وقعت في التصغير قبل حرف مشدد، وبذلك يكون هذا المقطع قد قسم إلى مقطعين، ويخلص الباحث من هذه الموازنات إلى أن العربية لا تعرف هـــذا المقطع، قال: (وقد بحثنا في بنية العربية الفصحى عن ما يمكن أن تستشهد به علـــى وجود الشكل هـــ [يقصد: ص ح ص ص] فلم نجد ما يمكن اعتماده في هـــذا البـــاب، وعليه وجب حذف هذه البنية من لائحة الأشكال المقطعية الفصحى والاكتفاء بـــأربع أبنية فقط اثنان منها مفتوحة واثنتان مقفولة " كذا كذا*"). (8) هذا مجمل ما استدل بـــه في إنكاره، وهذا الذي جاء به الباحث مردود جملة وتفصيلا، وبيان ذلك:

أ ــ أن الباحث تلقف مقولتي سيبويه وابن منظور وبني عليهما تحليله لـــ "دُوَيْبّـــة"

فحللها "*du-wa-yeb-ba-tun*" وهو بذلك يحمل كلامهما ما لا يحتمل، فالإشمام تهيئة العضو للحركة؛ وليس حركة مجال من الأحوال. ولو تابع الباحث ابن منظور في غير هذا الموضع لوجده يقول عن الإشمام: (والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن، مثل قول الشاعر:

متى أنامُ لا يُؤَرِّقْني الكَري ليلا، ولا أسمع أجراس المطي

قال سيبويه: العرب تشم القاف شيئا من الضمّة، ولو اعتددت بحركة الإشمام لانكسر البيت) (9) وعلى الرغم من ذلك فإن تقسيم هذه الكلمة مقطعيا على ذلك النحو قد يصلح على المستوى النظري. أما في النطق، فإذا اعتدنا الإشمام أو ما قيل عنه إنه إشمام ــ إذا اعتدناه حركة فعلينا أن نلحظ أن المقطعين يخرجان دفعة واحدة، ولا يجوز هذا التقسيم، لأنه يصبح لدينا مقطع جديد ينطوي على حركتين هكذا (*du-wayeb-ba-tun*) ولا سبيل إلى حله إلى مقطعين، فأعضاء النطق تأبى الفصل بين الياء والفتحة التي تسبقها.

ب ــ أما استدلاله بأن المقصود بالتسكين هو الكتابة والرسم وليس النطق، فهذا ما لم يقل به ابن يعيش بهذا الإطلاق؛ ذلك أن ابن يعيش كان قد تكلّم على أنواع الوقف فجعلها أربعة: الروم و الإشمام والتسكين والتشديد؛ أما التشديد فلا يوقف به على مثل هذا المقطع، وأمّا التسكين فهو سلب الحركة، وأما الإشمام فهو (تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت؛ وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينها بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين....، وأما الروم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير، لان فيه صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا) (10) وعلى ذلك فإن ابن يعيش يكون قد افصح عن قصده النطق لا الكتابة؛ ذلك أن حديثه عن الكتابة جاء بعد أن أتم حديثه عن النطق، فقال: (وقد جعل سيبويه لكل شئ من هذه الأشياء علامة في الخط). (11) ثم أخذ يفصل القول في هذه العلامات. وإذا ثبت هذا فلا يوجد ما يدل على حركة "بين بين " غير الروم، إذ لو كان يؤتي بهذه الحركة في الإشمام لما كان هناك ما يسوغ هذا التفريغ في أنواع الوقف.

ج – وأمّا قوله "وقد بحثنا..." فهو تعميم لا مسوغ له، فقد وجد هذا المقطع في بعض القراءات القرآنية؛ فقد قرأ نافع "يخصمون" من قوله تعالى: (ما ينظرون إلاّ صيحة واحدة تأخذهم وهم يخصمون) ساكنة الخاء مشدّدة الصاد (12)، وقرأ حمزة: (" فما استطاعوا" مشدّدة الطاء، يريد فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز، لأنه جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة). [ثمّ أثبت المحقق في الحاشية] (على هامش الأصل: ومن ثمّ طعن الزجاج وأبو عليّ في القراءة، وأجيب بأنها متواترة وبأن الجمع بين الساكنين وصلا جائز مسموع مثله). (13) وقد كان أبو عمرو (يدغم الدال في الذال إذا سكن ما قبل الدال، وكان الحرف في موضع

خفض، مثل قوله تعالى (من بعد ذلك) [سورة البقرة: 52]... وكذلك الدال في الضاد، مثل قوله تعالى: (من بعد ضراء)) (14) وقد قرأ – أيضا – "شهر رمضان" بإدغام الراء في الراء (15)، وذكر الفراء أن بعض قراء المدينة قرأ "يخطف" بالجمع بين الساكنين (16)، وثمّ قسم من تاءات البزّيّ ينطوي على هذا المقطع، وهذا القسم يتمثل في تاءات قبلها ساكن صحيح، كقوله تعالى: (إذ تلقونه بألسنتكم)، وقوله عزّ وجلّ: (فهل تربصون بنا إلاّ إحدى الحسنيين) وقوله جل ثناؤه: (وإن تولوا فإني أخاف عليكم) وما أشبه ذلك، حيث يقرأ هذه التاءات بالتشديد (17).

وأما المقطع السادس؛ ص ح: ص ص "فهو من أكثر المقاطع تقييدا، وأقلها وجودا عند من يرون وجوده في اللغة العربية (18)، فهو خاص بالوقف على الكلمات التي تشتمل على المقطع الرابع، يتلوه مقطع قصير تنتهي به الكلمة، ومثاله المقطع الذي تتكون منه صيغه "فاعل" من المضعف؛ "شاد" وذلك في حالة الوقف.

ويرى "سعد مصلوح" أن الوقوف على هذا المقطع يجعله من النوع الرابع؛ قلل: (وقد رجحت التجارب المعملية التي أجريناها على هذين النوعين من المقاطع، ومقارنتها بالأنواع الأخرى في تكوينات مثل: " سدّ وأسد" أفعل التفضيل "وأسد" الحيوان المعروف "تقول: رجحت هذه التجارب أن ما يميز المقطع ذا الساكن المشدد إنما هو الطول النسبي في الحركة، وزيادة شدّتها ودرجتها، أما طول الساكن الأخير، وهو في المثل /d/ فلا يطرأ عليه تغيير ذو قيمة) (19) ولا يشك في صحة هذا التحليل؛ بل إنّ مطلق الملاحظة تؤكد ذلك، فلا فرق بين وقوفنا على "شاد" ووقوفنا على "شاد"، إذا قلنا: "الحبل زيد شاد" و"البنيان زيد شاد"، هذا إذا وقفنا عليهما وقوفا طبيعيا، و لا نلمس أي تفاوت إلاّ إذا تكلفنا التشديد، والتكلف حالة طارئة؛ ولذا فلا قيمة لهذا المقطع، ولا وجود له في العربية، ولقد أحسن صنعا من أهمله ولم يحتسبه من بنية العربية المقطعية (20)، وما كان لنا أن نذكره مع الإمكانات المقطعية في العربية إلاّ لنختبر وجوده فيها.

في مقابل هذا فإننا تغافلنا ثم عن مقطع آخر جاء به "تمام حسّان" (21)، وهو "ح ص"، ويتمثل هذا المقطع في "أل" التعريف، ومثلها الكلمات التي تبدأ همزة وصل عندما تقع في بداية الكلام.

وعلى الرغم ممّا قيل من ردّ على إمكان وقوع هذا المقطع، استنادا إلى أقوال القدماء التي ترى أنّ الحركة لا تكون قبل الصامت، أو استنادا إلى أنّ هذا المقطع لا يتشكل إلاّ إذا حذفت الهمزة وبقيت حركتها (22) – على الرغم من ذلك فإن هذا المقطع؛ "ح ص" يبقى محتملا ومقبولا، فالقضية لا تتعلق بحذف الهمزة، كما أنّها لا تتعلق بأسبقية الصامت على الحركة، و إنما تتعلق بماهيّة همزة الوصل وحقيقة نطقها، على ما سيتّضح.

إنّ الكلمة العربية تحتفظ باستقلالها المقطعي في درج الكلام بصرف النظر عن شكل مقاطعها أو عددها، وهذا الاستقلال لا يتخلف إلاّ في حالة واحدة، وذلك حين تتبع كلمة ما بكلمة مبدوءة بهمزة وصل، حينئذ لا بد من اتحاد المقطع الأخير من الكلمة

السابقة مع المقطع الأول من الكلمة اللاحقة، وذلك على النحو التالي:

أ – الكلمات التي تنتهي بمقطع قصير مفتوح؛ "ص ح"، مثل: "كتـــب" و "يكتـــب"...، يتّحد مقطعها الأخير مع مقطع همزة الوصل مشكلا مقطعا قصـــيرا مغلقـــا؛ "ص ح ص"، مثل: " يكتب الوالد "*yak-tu-bul-wa-la-du*"، فالمقطع الثالث؛ "*bul*" هـــو اتحـــاد المقطع الأخير من "يكتب"؛ "*bu*" والمقطع الأول من "الوالد"؛ "*al*" (23).

ب – الكلمات التي تنتهي بمقطع طويل مفتوح؛ "ص ح:" كالمضارع المعتـــلّ الآخـــر غير المجزوم، والمضارع المسند إلى ألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو واو الجماعـــة حين يكون منصوبا أو مجزوما، يتّحد المقطع الأخير منها مع مقطع همـــزة الوصـــل ويقصر وجوبا؛ قال ابن يعيش: (وتقول في المنفصل: يغـــزو الجيـــش، ويدعـــو الله، فحذفت الواو للساكنين...، وكذلك "لم يضربا القوم" و"لم يضربوا الآن" و"لم تضربـــي ابنك"، حذفت النون للجزم، ثمّ دخل الساكن بعدها من كلمة أخرى فحذفت الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين وتعذّر الحركة) (24)، أي أنّه يتمّ تشكل مقطع قصير مغلق مـــن المقطعين المتحدين، هكذا:"يغزو الجيش":(*yag-zu:+al-jay-šu*)⟵(*yag-zul-jay-šu*).

ج – الكلمات التي تنتهي بمقطع قصير مغلـــق؛ "ص ح ص"، مثـــل: "مـــن" و"عـــن" و"كم"...، والفعل المضارع المجزوم، ما لم يكن معتلّ الآخـــر أو مضعفـــا – يحـــلّ مقطعها الأخير، ليتّحد صامته الأخير مع مقطع همزة الوصل مشكلا مقطعا قصـــيرا مغلقا، هكذا: "من البيت" (*mi-nal-bay-ti*) ⟵ (*min+al-bay-ti*) ويلحظ أنّ المقطـــع الناتج في الأوضاع السابقة مقطع قصير مغلق، بصرف النظر عن نوع المقطع الـــذي تنتهي به الكلمة الأولى، وعلى ذلك يجوز لنا أن نسميه مقطع الوصل في العربية؛ فـــلا يتمّ الاتصال المقطعي بين كلمتين إلا كان هذا المقطع مرتكز الاتصال.

ويلحظ أيضا – أن التتابع المقطعي في الحالة الثانية كان من الممكن أن يقود إلـــى تولد المقطع الرابع؛ "ص ح: ص" ولكنّ العربية آثرت التخلص منه، ممّا يدل على قلّة وجوده، فإذا كان هذا المقطع قابلا للتشكّل في درج الكلام بشـــرط أن يكـــون متلـــوّا بصامت مماثل للصامت الذي أغلق به، فإن العربية لم تبق عليه حتّى في ضوء توافـــر هذا الشـــرط؛ إذ إن مجيء المقطع الثاني؛ (ص ح:) متلـــوا بكلمـــة تبـــدأ بـــ "أل" التعريف، متلوة بصامت من الصوامت الشمسية، يعدّ تحقيقا لظروف تشكّلـــه، مثـــل: "لم يكرما السائـــل"، فالمقطع الـــذي كان ينبغي تحققـــه مقفـــل بصـــوت متبـــوع بمثلـــه "*lam-yuk-ri-ma:s-sa:-ʾi-la*" فالمقطع الرابع؛ "*ma:s*" مقطع طويـــل مغلـــق، توافر له شرط تكوينه إذ إن قفلة؛ "*s* " يماثل مطلع المقطع التالي له، وعلى الرغم مـــن ذلك فإن العربية أثرت تقصير هذا المقطع ليصبح من النوع الثالث؛ "*mas* "، وقد شـــد عن ذلك قولهم: "حلقتا البطان" (25)، فقد نطقـــها: "*ḥa-la-qa-ta:lbi-ṭa:-ni*" كمـــا أن العربية عمدت إلى الجئ هذا المقطع بصورة قياسية في الموقع الذي تدخل فيه همـــزة الاستفهام على الأسماء المعرفة بـــ "ال"، وعلى واحد من الأسماء العشرة، هو" يمـــن " في القســـم (26)، وإذا كـــان شرط تشكـــل هـــذا المقطع متحققا في الأســـماء التـــي

تبدأ بصوت شمسي، نحو: "الشمس" و "التحول"؟ فإنه لا يتحقق في تلك التي تبدأ بـــ "أل" القمرية، نحو. "القمر" و "الفجر"، أو في "أيمن "، أو في "حلقتا البطان".

إن شيوع استخدام هذه الصيغ القياسية؛ "أل" التعريف يتلوها اسم معـــرف مبـــدوء بحرف قمري، لا يقل عن شيوع استخدام كلمات مثل "شاب"، التـــي تشـــتمل علـــى المقطع الرابع، أو كلمات مثل: "شوبية"، التي تشتمل على المقطع الخـــامس، وليـــس استخدام هذه الأخيرة بأول من مجيء بعض القراءات القرآنية بمقطـــع ممـــاثل بـــهذا المقطع خارج على شرط وجوده بحسب نظرية القدماء والمحدثين؛ لذلك لا بـــد مـــن إعادة النظر في ظروف تشكّل هذين المقطعين.

واحسب أن معاينة الخصائص الصوتية للأصـــوات المشـــكلة لـــهذين المقطعيـــن والأصوات المحيطة بهما، من شأنها أن تضع لهما وصفـــا متقبـــلا، وتحديـــدا أكـــثر مناسبة، وأحسب – أيضا – أن تعليلا ابن جني لمجيء المقطع الخامس فـــي "حلقتـــا البطان" يعدّ ركيزة رئيسة يعول عليها في هذا الجانب، فابن جني يرى أن هذا المقطـــع قد بقي في هذه الصيغة؛ لأن اللام حرف خفي يجري مجرى الحرف المدغم في شويبة (27)، فاستمرارية الصوت هي المفصل في هذين المقطعين، وهذا من شأنه أن ينســـف غير قليل من الأفكار والتعليلات في هذا السياق.

وإذا أعدنا النظر في كلّ ما نقلناه من شذوذ مقطعي في بعض القراءات القرآنية، أو في بعض العبارات المأثورة، أو في الصيغ القياسية في الاستفهام – وجدنا الأصـــوات التي جاءت في تكلم المواقع هي من الأصوات الاحتكاكية الرخوة؛ (والرخو هو الـــذي يجري فيه الصوت، ألا ترى أنك تقول: المس والزش والشح ونحو ذلك، فتمد الصوت جاريا مع السين والشين والحاء) (28).

ولكن ينبغي أن ننبه إلى أن الأصوات المتوسطة بين الشدّة والرخاوة، وهي (ل، ر، م، ن، ع، و، ي)، تأخذ مصاف الأصوات الرخوة في هذا السياق، إذ يلحظ اســـتمرار النفس عند نطقها، ولكن النفس معها يجري على نحو مخصوص، ممّا جعل القدمـــاء يفصلونها عن الأصوات الرخوة (29).

وعلى ذلك فإنّ ما ظنه ابن يعيش – و حليلي من بعده – إشماما في يـــاء "دويبـــة" ليس من الإشمام في شيء، بل هو أثر يتبع الأصوات الاحتكاكية عندما تـــأتي غـــير متبوعة بحركة، ثمّ إنّ ما قاله ابن يعيش من أنّ الوقف على الصامت يمكّنه ويجـــري معه النفس لا ينطبق إلا على الأصوات الاحتكاكية حسب، أمّا الأصوات الشديدة فـــلا يجرى معها النفس البتّة؛ (ومعنى الشديد: أنّه الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه، ألا ترى أنّك لو قلت: الحق والشط، ثمّ رمت مدّ صوتك في القاف والطاء لكـــان ذلك ممتنعا)؟ (30).

في ضوء هذا – أيضا – لم يكن من الشذوذ في شيء كلّ ما جاء فـــي القـــراءات القرآنية أو الصيغ المرويّة، إذ لم يكن ذلك خارجا على نهج العربية المقطعي، بل كـــان مماثلا للمواضع التي تأتي فيها المقاطع المماثلة، ولكنّ القوم لم يلحظوا هذا التمـــاثل؛

ولذا فإنّ المقطعين الرابع؛ "ص ح: ص"، والخامس؛ "ص ح ص ص" يقعان في العربية على النحو التالي:

أ – المقطع الرابع: يأتي في الوقف، ويأتي في درج الكلام بشرط أن يكون مقفلا بصامت مماثل لمطلع المقطع اللاحق، مثل: "شاب"، أو أن يكون مقفلا بصوت احتكاكيّ مثل: "حلقنا البطان" و "القمر رأيت؟"، وغالبا ما يجتمع هذان الشرطان مثل "شاذ"، وبابها، و "الله أذن لكم؟"، و "الذكرين حرّم أم الأنثيين؟"...

ب – المقطع الخامس: يأتي في الوقف، ويأتي في درج الكلام بشرط أن يكون الصامت الذي قبل الأخير صوتا احتكاكيا، وأن يكون الصامت الأخير فيه مماثلا لمطلع المقطع اللاحق، وهذان الشرطان متحققان في كلّ ما جاء في القراءات القرآنية تحققهما في "شويبة" وبابها... ويمكن القول: إنّ النظام المقطعي في العربية يتصف بأنه لا يقبل الجمع بين صامتين في مقطع واحد إلاّ في سياقات صوتية محدودة. كما أنّ المقطع الرابع لا يأتي هو الآخر إلاّ في سياقات محدودة.

وقد اتخذت العربية ثلاثة إجراءات للمحافظة على اتّساقها المقطعي، وللتخلّص من المقاطع قليلة الدوران فيها، وهذه الإجراءات هي:

أ –تقصير الحركة الطويلة، وأحيانا تحوّل إلى صامت؛ "همزة قطع".

ب –نقل الحركة في حالة الوقف.

ج – جلب همزة الوصل في المواضع التي تفتتح فيها الصيغة بمقطع مبدوء بصامتين، أو جلب حركة التخلّص من التقاء الساكنين في درج الكلام، وهذان الإجراءان يعدّان إجراء واحدا؛ لأنّ حركة التخلّص هي همزة الوصل على ما سيتضح.

وسنكتفي في هذا المقام بمعالجة هذا الإجراء؛ لأنّه يتبع على نحو تلقائي صارم، أمّا نقل الحركة فانّ ذلك إجراء جائز لا يضير تركه ولا ينشأ عنه خلل مقطعي، كما أنّ تحويل الحركة إلى همزة ليس إجراء لازما أيضا، وأما تقصيرها فقد أشرنا إلى ملابساته سابقا.

ونحن لن نكتفي بمعالجة أهمية همزة الوصل في النظام المقطعيّ حسب، بل سنختبر كلّ ما يتراءى لنا من الأوهام التي صاحبت درسها، وسنولي عنايتنا لوهم النطق أولا، ولوهم المصطلح ثانيا، ولوهم الكتابة أخيرا، وذلك ضمن تتابعات صوتية محدودة تخصّ هذه الأوهام.

همزة الوصل: اضطراب المقطع ووهم النطق

تقسم الأصوات في اللغة العربية من حيث طبيعة نطقها إلى صوامت وحركات، ولكلّ قسم منها وظيفة رئيسة على المستوى التمييزي، فالصوامت تتحكم في تمييز جذور الصيغ، بحيث يؤدي تغير أي صوت تغيرا فونيميا إلى تغير الجذر كله؛ فـ "أمل" تختلف عن "عمل"، وهما يختلفان عن "حمل" و "سمل" و "شمل"...

أمّا الحركات فهي تتحكّم في تمييز الاشتقاق والتصريف لهذا الجذور، فـ "ضوب"

تختلف عن "ضرب" و "ضرب" و"ضارب"..... وقد تشرك الصوامت الحركات في هذه الوظيفة، كما هي الحال في حروف الزيادة، كما أنّ الحركات قد تشرك الصوامت في وظيفتها، كما هي الحال في مثل: "البرّ" و "البرّ" و "البر".

هذا لا يمنع أن تأتي بعض هذه الأصوات لوظيفة صوتية بحتة، من غير أن يكون لها أي أثر تمييزي، كما هي الحال في تنوين الترنّم، والتنوين الغالي، وفي جلب الهاء في مثل: "عه" و "قه"، في الوقف.

وسواء اعتقدنا أنّ همزة الوصل همزة على الحقيقة، كما يشير جل القدماء أم اعتقدنا أنها مخففة، كما يشير بعضهم – أيضا – وبصرف النظر عن مجيء هذه الهمزة بحركة الفتح أو الكسر أو الضمّ – فإنّ همزة الوصل في العربية تفارق الصوامت والحركات من حيث وظيفتها اللغوية، فهي الصوت الوحيد – بأوضاعها المختلفة – الذي ليس له أي أهمية تمييزيّة، فهي لا تعدو أن تكون ركيزة صوتية يستعان بها على اطراد النظام المقطعي، فهي (لاحظّ لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها، فإذا وصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه لذكرها). (31) وبما أنّه لا قيمة لها على المستوى التمييزي فينبغي ألاّ تعدّ فونيما من فونيمات العربية الرئيسة، فهي فونيم ثانوي؛ ولذلك فهي صوت قلق مضطرب، تنطق حينا وتختفي حينا آخر، تبعا لطبيعة التشكلات المقطعية.

تتّصف البنية العربية بأنها لا تبدأ بمقطع مبدوء بصامتين؛ "ص ص ..."، فلا وجود لمثل هذا المقطع البتّة، ولهذا فقد كانت همزة الوصل مخرجا من هذا الإشكال فعمد العربي إلى المجيء بها ليتمكن من النطق بصيغ يتحقق فيها هذا الإشكال، وهي صيغ محدودة في العربية، تتمثل في الأسماء العشرة، و "أل" التعريف، وصيغ الزيادة؛ "انفعل" و "افتعل" و "استفعل"....، ومصادر هذه الصيغ، وفعل الأمر منها، وفعل الأمر من المضارع المبدوء بمقطع من نوع "ص ح ص"، مثل: "يدرس = ادرس"، ما لم يطرأ عليه تغير، مثل: "أكل = يأكل = كل" و "سأل = يسأل =سل"، فإذا كان المضارع مبدوءا بمقطع من نوع " ص ح" فإنّ الأمر منه بدون همزة وصل، كما هي الحال في المعتلّ المثال، والمعتلّ الأجوف، والمضعّف، ما لم يفكّ إدغامه، وفي الأمر من صيغ الزيادة، مثل: "تفاعل" و" تفعّل"...

وقد سبق القول: إنّ "تمام حسّان" رأى أنّ همزة الوصل هذه تشكل مع الصامت الذي يليها مقطعا من نوع خاص هو "ح ص"؛ فعدّها – بذلك – حركة خالصة، وقد يصعب علينا أن نؤكد هذا؛ ليس بسبب مشكلات التحليل الصوتي حسب، بل لأننا نمتلك القدرة على نطق همزة الوصل بطرائق شتى، إذ نستطيع أن ننطقها همزة خالصة، كما نستطيع أن ننطقها حركة خالصة، بل بوسعنا أن نأتي بها بين الصامت والحركة.

وعودتنا إلى وصف القدماء لهذه الهمزة لا تحل شيئا من هذا الإشكال، فإذا كان المبرد – مثلا – يصفها بأنها همزة على الحقيقة (32)، فإنّ الفرّاء – مثلا مقابلا – يصفها بأنها مخففة (33).

غير أنّ معاينة سلوكها ترجّح ما ذهب إليه "تمام حسّان"، فهي الصوت الوحيد في العربية الذي لا يمكن أن يستغني عن صامت يليه في تشكّله المقطعي؛ فهي لا تقع إلاّ في مقطع مقفل، فلا تقوم بذاتها، ولا يمكن أن تكون قفلا لمقطع، ثمّ إنّ مجيء هذه الهمزة حركة خالصة في درج الكلام؛ كما هي الحال في مثل "الله؟" يرجّح ذلك؛ فلو كانت همزة على الحقيقة، وكان ثبوتها هنا للتمييز بين الخبر والاستفهام لكان من الأولى أن تثبت كما هي؛ "أالله"، لتكون بذلك أكثر تمييزا.

على أنّ هذا المقطع؛ "ح ص" لا يثير إشكالا بمفرده، ولكنّ الإشكال يتولد حين تدخل "أل" التعريف على الأسماء المبدوءة بهمزة وصل، حينئذ تصبح الكلمة مبدوءة بهمزة وصل، يليها صامت، تليه همزة وصل أخرى، يليها صامت آخر، كما يظهر في:

"الـ + استقبال = الاستقبال"، و "الـ + اسم = الاسم".

ولكي نقف على التشكّل المقطعي في هذه الصيغ ينبغي أن نقف على طرائق نطقها، فالتشكّل المقطعي يبنى على النطق، ولا يبنى على الرسم والكتابة.

لم يتطرّق القدماء لوصف نطق مثل هذه الصيغ وصفا مقصودا، إلاّ ما كان من ذكرهم العارض لوضع مشابه في مثل "الحمر" (34) بعد حذف الهمزة ونقل الحركة من "الأحمر"، ولكنّهم لم ينسوا التقنين لأوضاع ثبوت همزة الوصل أو حذفها.

إنّ مراجعة نطق هذه الصيغ في أوساط المثقفين، وبخاصّة المتخصصون في العربية، تبيّن أنّهم ينطقونها على نحو لا يختلف عن نطقهم للصيغ غير المبدوءة بهمزة وصل عند دخول "أل" التعريف عليها، مثل: "الرجل" و "البيت".

غير أنّ فحص هذه الصيغ في المواقع المختلفة في ضوء كلمة يتيمة جاءت في الذكر الحكيم، وأخرى مقاربة جاءت في قراءة قرآنية، وتأمل تنظير القدماء لهذه الهمزة – فيه ما يؤكد أنّ نطق "أل" التعريف مع هذه الصيغ ليس مماثلا لنطقها مع الأسماء غير المبدوءة بهمزة وصل قبل تعريفها وبيان ذلك:

أولا: إنّ مقابلة "أل" التعريف في الأسماء غير المبدوءة بهمزة وصل بتلك التي في الأسماء المبدوءة بها، تؤكد أنّ بينهما اختلافا بيّنا من حيث الأهمية الصوتية، فالأولى تثبت في بداية الكلام وفي درجة حين تسبق بساكن، أمّا الثانية فليس لها أي وجود إلاّ في الرسم؛ وبمعنى آخر: إنّ "أل" التعريف في الحالة الأولى في مثل: "الرجل" تتكوّن من همزة وصل ولام، وقد تسقط الهمزة في بعض المواقع، وأمّا "أل" التعريف في الحالة الثانية في مثل: "الاستقبال" فهي لا تتكوّن نطقا إلاّ من لام مكسورة وجوبا، بأثر من همزة الوصل التي كان الاسم مبدوءا بها قبل التعريف؛ فالأولى تنطق " al" والثانية تنطق "li". وهذا ما يتّضح من الموازنات التالية:

ا – حين تأتي الكلمات المعرّفة بـ "أل" في درج الكلام مسبوقة بحركة، أي مسبوقة بكلمة تنتهي بمقطع من نوع "ص ح"، أو "ص ح "، وهذا الأخير يعود ليصبح مقطعا قصيرا في درج الكلام ــ إلاّ ما سبق بيانه ــ في هذه الحالة يكون التشكل المقطعي على النحو التالي:

المجموعة الأولى : الكلمات التي لم تكن تبدأ بهمزة وصل قبل تعريفها، مثل:"قال الولد"، و " الطالبان لم يدرسا الكتاب، " و " كالبيت" .

المجموعة الثانية: وتمثلها الكلمات التي تبدأ بهمزة وصل قبل تعريفها، مثل: " الطالب كتب الاسم"، و" الطالبان درسا الاشتغال، " و "للاسم".

في المجموعة الأولى تسقط همزة الوصل؛ لأنه لم يعد هناك حاجة لنطقها حيث سبقت بحركة؛ ولذلك يتشكل مقطع من نوع "ص ح ص" بين الكلمة المبدوءة بـ "ال" و الكلمة السابقة، هكذا:

(1) قال الولد: (*qa:-la-al-wa-la-du*) ⟶ (*qa:-lal-wa-la-du*)

(2) لم يدرسا الكتاب(*lam+yad-ru-sa:+al-ki-ta:-ba*)⟶(*lam-yad-ru-sal-ki-ta:-ba*)

(3) كالبيت:(*ka+al-bay-ti*) ⟶ (*kal-bay-ti*)

أما في المجموعة الثانية، فمع أن همزة الوصل الأولى تسقط، إلا أنها تسقط لعلة غير العلة السابقة، في الاتجاه إذ لم يعد هناك حاجة إلى نطقها؛ ليس لأن الحرف السابق لها جاء متحركا، بل لأن الحرف الذي يليها، و هو "اللام"، قد تحرك وجوبا، يؤكد هذا أنها لا تتحد مع الصوت السابق مقطعيا، بل تحافظ على استقلالها، و لايمتد أثر المقطع السابق إليها، على النحو التالي:

(1) كتب الاسم: (*ka-ta-ba+lis-ma*) ⟶ (*ka-ta-ba-lis-ma*)

(2) درسا الاشتغال = (*da-ra-sa:+liš-ti-ga:-la*) ⟶(*da-ra-sa:-liš-ti-ga:-la*)

(3)كالاشتغال =(*ka+liš-ti-ga:-li*) ⟶ (*ka-liš-ti-ga:-li*)

وننبه إلى أننا لم ننطق الأسماء المعرفة مسبوقة بحركة، بل بلام مكسورة حسب، وهذا ما سيتأكد لاحقا، وننبه ــ إلى أن المقطع الطويل المفتوح في "درسا" لا يقصر بعد أن تتبعه هذه الصيغ، ومن الخطأ أن ينطق على نحو مماثل لنقطة في "درسا التصغير". هذا الاستقلال المقطعي يؤكد أنه ليس هناك أي أثر للصوت السابق في سقوط الهمزة السابقة على "ال" التعريف في هذه المجموعة.

وعلى الرغم من ذلك فإن قسما كبيرا من المتخصصين ينطقون التتابعات الصوتية في المجموعة الثانية على نحو مطابق لنطقهم إياها في المجموعة الأولى، فيقلون: (*ka-iš-ti-ga-li*) و (*da-ra-sal-iš-ti-ga:-la*) و (*ka-ta-bal-is-ma*)، هذا النطق خطأ، وأن النطق الذي وصفناه هو الصواب لا غير، وهذا ما يؤكده النص القرآني الذي حفظ حفظا صوتيا؛ ففي قوله تعالى: (بئس الاسم الفسوق) [الحجرات: 11] تحتفظ (بئس) باستقلالها المقطعي، وتحتفظ (الاسم) هي الأخرى باستقلالها المقطعي، دون أن يكون لهمزة الوصل قبل اللام أي أثر، وإنما يؤتي بلام مكسورة، هكذا:" *bi-sa-lis-mu* "، ولم تقرأ الآية على غير هذا الوجه.

2 –حين تأتي الكلمة المعرّفة بـ "أل" مسبوقة بصوت صامت، أي بكلمة تنتهي بمقطع مقفل، فإن التشكل المقطعي يكون على النحو التالي: المجموعة الأولى، مثل: كتبت البنت، ودخلت البيت. والمجموعة الثانية، مثل البنت/كتبت الاسم، ودرست الأشغال.

المجموعة الأولى: تتخذ تشكلا مقطعيا واحدا في موقع "أل" التعريف، فيتم الاتحاد بين المقطع الأخير من الكلمة الأولى والمقطع الأول من الكلمة الثانية؛ ليتشكل مقطع قصير مغلق "ص ح ص" نواته حركة التخلّص من التقاء الساكنين، كما يقول القدماء، وهي، لدى، همزة الوصل ذاتها، على ما سيأتي البيان، والتشكل المقطعي الناشئ هو:

ـ كتبت البنت =(*ka-ta-ba-til-bin-tu*) ⟵ (*ka-ta-bat-+al-bin-tu*)

ـ دخلت البيت =(*da-ha-la-til-bay-ta*) ⟵ (*da-ha-lat+al-bay-ta*).

أما المجموعة الثانية: فثمّ ثلاث طرائق لنطقها:

الطريقة الأولى: كسر التاء مع الابقاء على همزة الوصل الثانية في مقطع مستقل، هكذا: البيت/ كتبت الاسم = (*ka-ta-ba-til-is-ma*)

ودرست الاشتغال = (*da-ra-sa-til-iš-ti-ga:-la*).

الطريقة الثانية: كسر التاء والاحتفاظ بها في مقطع مستقل، هكذا: البنت/ كتبت الاسم = (*ka-ta-ba-ti-lis-ma*) ودرست الاشتغال = (*da-ra-sa-ti-liš-ti-ga:-la*).

والطريقة الأولى هي المطردة في هذا العصر فهي تنسجم مع المقابلات السابقة، حين تسبق لام التعريف بمقطع مفتوح، ومع ذلك فإنّ هاتين الطريقتين خاطئتان؛ فليس هناك ما يدعو إلى كسر التاء، أي الإبقاء على همزة الوصل الأولى؛ لأنّ الصامت الذي يليها؛ "اللام" ينبغي أن يكسر وجوبا بسبب همزة الوصل الثانية، وليس هناك ما يدعو إلى تسكين الأم وفصلها عن همزة الوصل اللاحقة؛ لأنّ ذلك يعد خروجا على ما ثبت في القرآن الكريم، ولو سبق لام التعريف بحرف متحرك يوجب تسكينها، لكان من الأولى أن تسكن وهي مسبوقة بحركة أصلية في الآية القرآنية، فضلا عن هذا كله فإنّ هذين التشكّلين شاذان نافران عن التشكلات المقطعية العربية؛ ذلك أن عدد المقاطع المشكلة للكلمات المتجاورة لا يمكن أن يزيد، بعد اتصالها، على عددها قبل هذا الاتصال، فإما أن يبقى كما هو، وإما أن يقل، أما أن يزيد مقطعا، كما هو واضح في التحليل أعلاه، فهذا ما لا مثيل له في العربية، ثمّ إنّ "أل" التعريف لا يمكن أن تنفصل مقطعيا عن الكلمة التي بعدها، وفقا للطريقة الأولى، ولا فائدة من كسر التاء وفقا للطريقة الثانية؛ لأنّ حركة التخلص من التقاء السواكن لا تكون إلا نواة مقطع مقفل في العربية.

وعلى ذلك فإن الطريقة الثالثة هي الطريقة الصحيحة، وهي تتمثل في احتفاظ كل كلمة باستقلالها المقطعي كما كانت قبل التجاور، وذلك على النحو التالي:

البنت/كتبت الاسم= (*ka-ta-bat-lis-ma*) ودرست الاشتغال=(*da-ra-sat-liš-ti-ga:-la*)

وإذا كان الذكر الحكيم قد وجه القول في طريقة نطق اللام الداخلة على همزة الوصل المسبوقة بمتحرك، فإن مجيء قراءة قرآنية بنقل حركة همزة القطع، بعد حذفها، إلى لام التعريف، يرجح القول في هذا الجانب، إذ إن الصيغة – حينئذ – تصبح مماثلة تمام المماثلة للصيغ المبدوءة بهمزة وصل أصلا، قال ابن مجاهد: (وقرأ

نافع وأبو عمرو: (عادا لولى) موصولة مد غمة) (35) وذلك من قوله تعالى: (وأنه أهلك عادا الأولى). فقراءتهما أبقت على انفصال مقاطع الصيغتين هكذا:
عادا لولى: (ʔa:-dal-lu:-la) ⟵ (ʔa:-dan + lu:-la) ولم يقرأ أي قارئ هذه الصيغة، بعد نقل الحركة، على نحو مماثل لنطقها في هذه الأيام، أي بالإبقاء على همزة الوصل الأولى، إذ لو أبقي عليها لقرئت هكذا (ʔa:danilu:la)، وهذا ما لم يرد حتى في شواذ القراءات، وجلي أن "الأولى" بعد نقل الحركة تماثل "الاسم"، من حيث تحرك اللام في كل منهما، واستغناؤهما عن همزة الوصل السابقة.
3 – والموازنة الثالثة الأخيرة تقوم بين هاتين المجموعتين حين تقع ألفاظهما في بداية الكلام، وهي تشبه الموازنة السابقة، ويكون التشكل المقطعي على النحو التالي:
المجموعة الأولى: الولد، والشمس، والبنت... والمجموعة الثانية: الاسم، والاشتغال، والاستقبال...
لقد بينت الموازنات السابقة أن "اللام" في صيغ المجموعة الأولى تثبت قفلا لمقطع تكون نواته همزة الوصل السابقة، كما بينت تلكم الموازنات أن اللام في المجموعة الثانية تتخلى عن همزة الوصل السابقة، حيث تسقط هذه الهمزة، ثم تشكل اللام مطلعا لمقطع نواته همزة الوصل الثانية. ومن هنا فإن الصيغ في المجموعة الأولى يجب أن يؤتي فيها همزة الوصل، هكذا:
"*al-wa-la-du*" و "*aš̆-sam-šu̇*" و "*al-bin-tu*" .
أما صيغ المجموعة الثانية فيجب أن تنطق مبدوءة بلام تتبعها كسرة، بإسقاط همزة الوصل السابقة؛ لأن سبب المجيء بها قد زال، فهمزة الوصل التي كانت بداية الاسم قبل تعريفه أدت مفعولها المقطعي، وجعلت اللام تنطق مكسورة، وبهذا لم يعد هناك حاجة لجلب همزة وصل قبل لام التعريف، وعلى ذلك فإن نطق تلكم الصيغ ينبغي أن يكون على النحو التالي:
"الاسم: *lis-mu*" و "الاشتغال: *liš̆-ti-ga-lu*" و "الاستقبال: *lis-tiq-ba:-lu*"
وقد يحسن أن نختبر التشكل المقطعي الناتج عن جلب همزة الوصل قبل هذه الصيغ، فجلبها يؤدي إلى واحد من التتابعين التاليين:
أ – المجيء بها في مقطع مستقل، هكذا: "*a-lis-mu*"، أي بمقطع يتكون من حركة، وهو بحسب رأي من يعدها صامتا يكون مكونا من صامت وحركة: هكذا "*ʔa-lis-mu*" والمجيء بها في مقطع مستقل ضرب من العبث غير المسوغ؛ لأنها لا تؤدي أثرا البتة؛ فهمزة الوصل يؤتي بها للتمكن من النطق بالساكن الذي يليها؛ ولذلك من الواجب وجوبا لا مداخلة فيه أن تتحد مع هذا الصامت في المقطع، وإلا كان استحضارها ضربا من العبث.
ب – إن إخفاق التتابع السابق يقود إلى عرض تتابع آخر، يتمثل في دمج مقطع همزة الوصل مع اللام، وهنا نتساءل عن طبيعة التشكل المقطعي الناتج: أتفصل اللام عن المقطع اللاحق، هكذا: "*al-is-mu*" أم تتخذ معه، هكذا: "*alis-mu*" ؟ من الواضح البين أن التشكل الأول متكلف يتأنى في النطق التلقائي، وهو يتأنى لأولئك الذين يأخذهم

الوهم فيحاولون إظهار الحركة على نحو تحكمي، ظنا منهم أنهم يميزون بين همـــزة الوصل وهمزة القطع، وهذا التكلف مرفوض؛ لأن "أل" التعريف لا تنفصل عن الاسـم الذي تدخل عليه، ومن الواضح البين أن التشكل الثاني هو التشكل المطرد فـــي هـذه الأيام، وهو تشكل خاطئ، فلا وجود لهذا المقطع "*alis*"؛ "ح ص ح ص" في العربيـة، وهو عند من يعدون همزة الوصل صامتا يكون هكـذا: "*ʔalis*" ؛ " ص ح ص ح ص" وهذا الآخر غير موجود.

لهذا كله، واستنادا إلى الموازنات التي سبقت فإن النطق المقبـول، بـل الواجـب للأسماء المعرفة المبدوءة بهمزة وصل قبل تعريفها، يكـــون بكسـر لام التعريـف بصرف النظر عن مواقع هذه الكلمات سواء أكانت في درج الكلام؛ مسبوقة بمقطـــع مفتوح أو مقفل، أم كانت في بدايته، فهذه الصيغ تحتفظ باستقلالها المقطعي، وتحفـــظ للصيغ التي تسبقها استقلالها.

ثانيا: إن الوصف الذي نقترفه لنطق تلكم الصيغ لا يتأكد في الموازنات السابقة حسب، بل يجد مستندا له في التراث اللغوي التنظيري، فتقنين القدماء لهمزة الوصل يعزز هذا الوصف ويؤكده، فثم توافق مطرد في تقنينهم، يؤكد أن وظيفة همزة الوصل وظيفـــة صوتية محضة، يؤتي بها للتخلص من البدء بالساكن، غير أنهم لا ينفكون يلحون على وجوب إسقاطها إذا زال سبب المجيء بها يقول المبرد: (وإنما دخلـت هـذه الألـف لسكون ما بعدها، لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بالساكن، فإذا وصلت إلى التكلـم بمـا بعدها سقطت، وإنما تصل إلى ذلك بحركة تلقى عليه، أو يكون قبـل الألـف كـلام فيتصل به ما بعدها فإذا وصل إليه فلا معنى لها) (36)، وقال: (...وكذلك إن تحـرك الحرف الذي بعدها لعلة توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدهـا؛ لأن ابتداءه ممكن، فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها) (37) وقال ابن يعيش: (قـال من ذلك الابن والاسم والانطلاق والاستغفار، ويريد: ومما حرك الأول فيـه للسـاكن بعده بالكسر؛ وذلك أن الأول من ابن واسم ساكن، ودخلت همزة الوصل توصيلا إلـى النطق بالساكن فلما دخلت عليه لأم التعريف استغنى عن همـزة الوصـل فحذفوهـا فالتقى ساكنان؛ اللام التي للتعريف وفاء الكلمة، فحركـت الـلام بالكسـر، وكذلـك الانطلاق والاستغفار) (38) ومع أن ابن يعيش لم يشر إلى همزة "أل" فإن كسر الـلام يعني بداهة أنها لم تعد بحاجة إلى همزة الوصل قبلها؛ لأن الإبقاء على هـذه يشـكل مقطعا مرفوضا لا يمكن أن يقع في العربية، وهو ما أشرنا إليه قبلا في مثل "الاسـم= *alismu*" بنطق السين مع مقطع اللامن، وإلا احتاجت مرة ثانية إلى همزة وصـل، و الإبقاء على هذه لحن كما ينص على ذلك الزمخشري وابن يعيش (39).

ولست هنا بحاجة إلى القول: إن مضمون ما قاله المبرد يتوارد عليـه كـل مـن يتحدث عن همزة الوصل من القدماء، ولست بحاجة ــ أيضا ــ إلـى القـول: إن لام التعريف في مثل هذه الصيغ تلقى عليها الكسرة التالية؛ " الـهمزة "، وفـي المواقـع جميعها، وقد جاء ذلك مؤكدا في الذكر الحكيم، غير أن القدمـاء لـم يتنبـهوا إلـى

خصوصية هذه الصيغ ولم يميزوها على مستوى تنظيرهم، فجاء كلامهم عليها بصورة عارضة لا تتبين إلا بعد تريث.

إن إغفال القدماء لخصوصية هذه الصيغ من جانب، ووهم الكتابة من جانب آخر، أدى إلى القياس الخاطئ في نطقها، وساعد على ذلك قلة استخدامها، فإذا ما عددنا النص القرآني ممثلا للواقع اللغوي وجدنا أن الاسم المعرّف غير المبدوء بهمزة وصل قبل تعريفه، بتردد في الذكر الحكيم بمعدل ثلاث مرات ــ على الأقل – في الآية الواحدة، في حين لم يرد الاسم المبدوء بهمزة وصل معرفا بـ "ال" غير مرة واحدة في القرآن كله.

وتأسيسا على هذا كله فإن هذه الصيغ تحتفظ باستقلالها المقطعي ولا تتأثر بما يسبقها، وتبدأ دائما بمقطع مطلعه اللأم ونواته همزة الوصل التي كانت قبل التعريف، أي يبدأ بلام مكسورة؛ "li" بصرف النظر عن موقعه، فينطق على نحو مماثل تماما لنطق عوام الناس لهذه الصيغ؛ فهم يقولون: "*listiqba:l*"، ولا يقال هاهنا: إنّ ذلك يؤدي إلى اختلاط الاسم المعرف بمقابله غير المعرف حين تدخل عليه لام الجر؛ ليس لأن الكلمات لا تقوم إلا في سياقات لغوية حسب، بل لأن التصرف الإعرابي يحول دون ذلك اللبس، فهذه الصيغ كلها صيغ مصرفة، تنوّن في حالة الجر، ولا تنوّن وهي معرفة. فضلا عن ذلك فنحن نتحدّث عن مستوى النطق، ولا ندعو إلى تعديل الكتابة، ولكن ينبغي أن نتخلّص من وهم الكتابة في توجيه نطق هذه الصيغ.

وإذا كنا نعتقد أن نطق العوام لهذه الصيغ هو النطق الصحيح المماثل للنطق الفصيح، فقد يحسن أن نلقي ضوءا على مسالك "أل" التعريف في اللغة العامية، ونتحدث في هذا المقام عن عاميات مخصوصة، في الأردن وفلسطين، فهذه العاميات تأتي بـ "أل" التعريف مع الأسماء غير المبدوءة بهمزة وصل على نحو يطابق مقطعيا صورتها في الفصيحة، فيقولون: "الولد *ilwalad*" و "الباب: *ilba:b* "، بصرف النظر عن اختلاف همزة الوصل، ولكن هذه العاميات لا تأتي هذه الهمزة في كل ما ينطق فيها مبدوءا بهمزة وصل، مثل: قاعة "لستقبال" "*listiqba:l*" و " لسم = *lisim*" غير أنّ هذا المسلك لا يقتصر على الأسماء المبدوءة بهمزة وصل في العربية، بل يتجاوز ذلك إلى غير قليل من الصيغ التي تبدأ بهمزة قطع في الفصيحة، مثل "أحمر" وأخضر" و "ألواح "وأفراح"، فيقولون عند تعريف هذه الصيغ: "لحمر : "*lihmar*"، لخضر "*lihdar*"، و "للواح: *lilwa:ḥ*، و" لفراح: *lifra:ḥ*".

بل إنّ هذه العاميات تتمادى أكثر من ذلك فتنحو هذا المنحى في صيغ لا تبدأ بهمزة في الفصيحة، فتأتي بها بعد تعريفها على نحو مماثل للصيغ السابقة، فيقولون بعد تعريف كلمات مثل "حمار" و "كتاب" –: *lihma:r* "و "*likta:b*".

هذا الصنيع قد يبدو – في ظاهرة – تخليطا غير منتظم، ولكن تأمله يؤكد أنه ليس من التخليط في شيء، بل هو اتساق لغوي عجيب؛ ذلك أنّ الذين يسلكون هذا المسلك في نطق هذه الصيغ إنّما سلكوه لأنهم ينطقون تلكم الصيغ مبدوءة بهمزة وصل قبل

التعريف؛ فهم يقولون: "احمر: *iḥmar*" و"الواح: *ilwa:h*" بدلا من "أحمر و"ألواح. ويقولون:" اكتاب: *ikta:b*، و "احمار: *iḥma:r*، بدلا من "كتاب " و"حمار".

يعزّز هذا الاتساق أنّ الذين ينطقون هذه الصيغ غير مبدوءة بهمزة وصل يأتون بها، بعد تعريفها، على نحو منسجم مع الفصيحة، مماثل لنطق "الوالد" و"البيت" في النسق المقطعي، فالذين يقولون: "حمار" و"حصان" يقولون على نحو متسق: الحمار *alḥuma:r* " و الحصان = *alḥuṣa:n*"، ولكنهم لا يقولون ابداً " *liḥma:r*" مثل السابقين، كما أنّ أولئك لا يقولون: *alḥuma:r* مثل هؤلاء.

فهل يقال في هذا المقام: إنّ اللهجات العامية قد حافظت على شيء من الفصيحة لم يتأت لدارسيها الحفاظ عليه؟

وهم المصطلح: همزة الوصل وحركة التخلّص من التقاء الساكنين

لقد قلنا سابقا إنّ همزة الوصل هي الركيزة الرئيسية للتخلّص من التقاء الساكنين، إنّ في بداية الكلام وإنّ في درجة، وأشرنا إلى أنّ اللغويين يذهبون إلى أنّه لا يستعان بهذه الهمزة إلاّ في بداية الكلام، أمّا في درجة فهم يرون أنّها تحذف ويجاء بحركة للتخلص من التقاء الساكنين، ما لم يكن المقطع السابق مقطعا مفتوحا، حيث يكتفي بحذفها.

ولربما دفعهم إلى هذا التفسير اعتقادهم أنّ همزة الوصل صوت صامت، وأنّ حذفها يستوجب حذف حركتها؛ لأنّ الحركة لا تقوم دون صامت، وأنها تكون بعده، وربما دفعهم إليه أنهم وجدوها محذوفة حين تسبق بمقطع مفتوح.

إنّ فحص مجاري هذه الحركة يؤكد أنه ليس هناك ما يدعو إلى هذا الإجراء المزدوج، المتمثل في إسقاط همزة الوصل ثم المجيء بحركة التخلّص من التقاء الساكنين.

إنّ حركة التخلّص هي همزة الوصل ذاتها، ولا فرق. وعند من يصرّ على صامتية همزة الوصل فإنّ حركة التخلّص تكون حركة همزة الوصل بعد حذف الهمزة وبقاء حركتها.

يؤكد هذا أن التقاء الساكنين في درج الكلام يأتي عندما تقع كلمة منتهية بمقطع مقفل تتبعها كلمة مبدوءة بهمزة الوصل، ثم إن مقابلة مسالك همزة الوصل في هذه المواقع تثبت أنها توازي المسالك التي تأخذها في بداية الكلام من حيث طبيعة نطقها، ما لم يطرأ عارض صوتي.

فالقدماء يجمعون على أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين (40) وفي مقابل ذلك يجمعون ــ أيضا ــ على أن الأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة (41).

إجماعهم الأول يعوّلون في تأكيده على تعليلات منطقية كثيرة، أمّا إجماعهم الثاني فيعوّلون في تأكيده على تعليلات استقرائية؛ إذ إنّ الصيغ التي ترد فيها همزة الوصل تكون بكسر هذه الهمزة في مجملها، كما هي الحال في صيغ الزيادة و

مصادرها، و الأسماء العشرة خلا "ايمن"، وثم لغة بكسرها أيضا (42) ، و لا تأتي همزة الوصل فتحة إلا مع لام التعريف و" ايمن" ، كما أنها لا تأتي مضمومة إلا في فعل الأمر من الأفعال المضمومة العين في المضارع، عندما يكون فعل الأمر بحاجة إلى همزة وصل، وفي الماضي المبني للمجهول، هذا يعني أن حركة التخلص التي قال بها القدماء كان الأصل فيها أن تكون كسرة ليس لتكلم العلل التي قالوا بها، بل كان ذلك انعكاسا واقعيا لعلاقتها بهمزة الوصل في الأوضاع، المقابلة، ولكننا لا نقول: إن الكسرة هي الأصل في الموضع الذي يلتقي فيه صامتان، بل نقول: إن الأصل في ذلك أن تكون هذه الحركة مماثلة لصوت همزة الوصل قبل التقاء الصيغتين، فإن كانت كسرة فالكسرة هي الأصل، وإن كانت فتحة فالفتحة، وإن كانت ضمة فالضمة.

ولربما زاد من تعميق اعتقاد القدماء أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أنهم وجدوا الصامت الذي يسبق "أل" التعريف يكسر ولا يفتح، على الرغم من أن همزة لام التعريف مفتوحة، والصيغ المعرفة تكثر في الكلام كثرة بالغة تطغى على الصيغ الأخر. في ضوء هذا قد يحسن أن نختبر المواضيع التي تأتي فيها حركة التخلص؛ لنستظهر علاقتها بهمزة الوصل، وهذه المواضع هي:

(1) – إن لام التعريف تكسر عندما تدخل على الأسماء العشرة، عدا "ايمن"، أو على مصادر الأفعال التي تبدأ بهمزة وصل؛ لأن همزة الوصل في أصل هذه الأسماء؛ قبل تعريفها، كانت كسرة، فليس هناك حذف للهمزة، وكسرة اللام هي همزة الوصل ذاتها.

(2)– الكلمات المختومة بمقطع مقفل، التي تسبق " أل " التعريف كلمات محدودة، كان ينبغي أن تتخذ الفتحة حركة لصامتها الأخير، ولكنها تحولت إلى كسرة لعلل صوتية، فهذه الكلمات تنتظم في مجموعات هي:

أ ـ تاء التأنيث: وكان ينبغي أن تفتح عندما تلحقها صيغ معرفة بـ " أل "، ولكنها كسرت؛ ليس لأن همزة الوصل قد حذفت وجئ بالكسرة، بل جاءت الكسرة لعلة صوتية محضة؛ لمخالفة الفتحة التي تسبقها، فتاء التأنيث لا تأتي إلا مسبوقة بفتحة، ومما يؤكد فاعلية تجاور الحركات وتأثير بعضها في بعض، ما نجده في حركة ضمائر الجمع "هم وأنتم" و "لكم، وعليهم، وعليكم"...، وإذ نتخذ القراءات القرآنية موجها نطقا وتفسيرا، فإن قراءة القراء تؤكد أن الذي يتحكم في حركة الميم عندما تتلوها همزة لام التعريف هو الإيقاع الداخلي لهذه الصيغ، دون التفات إلى "أل" التعريف، أشار إلى ذلك ابن مجاهد على امتداد خمس صفحات، ومن ذلك قوله: (فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا، فكان عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر يمضون على كسر الهاء ويضمون الميم إذا لقيها ساكن [يقصد أنهم ينطقونها كذلك ولو وليها متحرك] مثل قوله (عليهم الذلة) ... وكان أبو عمر ويكسر الهاء أيضا ويكسر الميم، فيقول: (عليهم الذلة) ... وكان حمزة و الكسائي يضمان الميم والهاء معا فيقولان: (عليهم الذلة) ... وكل هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنما هو الهاء التي قبلها كسرة أو ياء ساكنة، فإذا جاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضم. وإذا لم يكن قبل الميم هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة، لم يجز فيها إلا الضم أو التسكين) (43) ثم يمضي

في التعليل فيقول: (وأما من ترك الهاء مكسورة وضم الميم عند لقائها الساكن فـــلأن الميم لا بد من حركتها للساكن الذي لقيها فردت ــ لما احتيج إلى حركتها ــ إلى أصل قد كان لها وهو الضم ....، والذين كسروا الميم للساكن الذي لقيها، والهاء مكســورة، فإنهم أتبعوا الكسر الكسر...) (44).

هذا يعني أن تجاور الحركات هو الذي تحكم في توجيهها، وهذا ما حدث في حركة تاء التأنيث الواقعة قبل " أل ".

ب ــ كلمات مبنية على السكون؛ أسماء وحروف، من مثل "كم" و "عن" و "من" ...، ويلحظ أن الحركة التي تسبق الصامت الأخير هي الفتحة، وهي بذلك تماثل تاء التأنيث في قصد المخالفة، يؤكد هذا ما تراءى للقدماء شاذا، وهو "من القـــوم " (45)، حيـث فتحت النون ولم تكسر، فهي في هذا الموقع ــ خلافا للقدماء ــ جاءت على الأصـــل، ولم تغير، لأن الصامت الأخير لم يكن مسبوقا بفتحة، وتم لهجة أثرت كسرها في هـذا الموقع (46)، ليس لأن الكسر هو الأصل، بل لقصد المماثلة.

ج ــ أفعال مجزومة: ويلحظ أن حركة عين المضارع يغلب عليها الفتح فبابا " فـرح يفرح" و "فتح يفتح" أكثر اطرادا في العربية من حيث عدد النظائر من جملة الأبـــواب الأخرى مجتمعة، وهي أبواب: "ضرب بضرب" و "حسب يحسب" و "نصر ينصـــر" و "كرم يكرم"؛ ولذا فإن كسر آخر المضارع المجزوم أو الأمر عندما تليه "أل" التعريـف يعد من باب المخالفة، كما هي حال تاء التأنيث، فطردوا الباب على وتيرة واحدة فـــي الأبواب الأخرى، فضلا عن أ، قصد المخالفة متحقـــق حيـــن تكـــون عيـــن الفعـــل مضمومة.

(3) ــ إن مجيء الصيغ المذكورة في المجموعات السابقة متبوعة بهمزة وصل غـــير التي في "أل" التعريف يكون بحركة الكسر نحو: " من ابنك" و "لـــو اســـتطاعوا " و "قالت استقبل" و "من اثنين" (47)، وهي همزة الوصل ذاتها.

(4) ــ يؤكد هذا كله ما جاء من موقف القراء في اختلافاتهم بين الضم والسكر عندمـا تتبع هذه الصيغ بفعل أمر من مضارع مضموم العين، أو بفعل ماضي مبني للمجـهول من صيغ الزيادة التي تبدأ بهمزة وصل، قال ابن مجاهد: (واختلفوا في ضم النون فـي قوله: "فمن اضطر" وأخواتها، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عـــامر و الكســـائي (فمـــن اضطر) و(أن اقتلوا) و (أو اخرجوا) [النساء66] (ولقد استهزئ) [الأنعام: 10والرعـــد: 32 والأنبياء: 41] و(قالت أخرج) [يوسف:31] و (قل أدعو الله أو أدعـــو الرحمـــن) [الإسراء: 110] وما كان مثله يضم ذلك كله ... وكان عاصم وحمزة يكسران ذلك كله لالتقاء الساكنين) (48).

وقد حاول سيبويه، وتبعه النحاة، تعليل هذه الضمة مستنـــدا إلى تجاور الحركات، غير أنه أعرض عن تعليل الكسر، لاعتقاده أنه الأصل في التخلـــص مـــن التقـــاء الساكنين (49).

وعلى الرغم من صحة ما قاله سيبويه، فاحسب أن الضم لم يكن بحاجة إلى هـــذا التعليل؛ لأنه هو الأصل في هذه المواضع، وإلا لما قرأ به خمسة من السبعة، فـــألف

الوصل كانت مضمومة قبل أن تسبق بمقطع مقفل.

وإذا كان التعليل الصوتي يسوغ قراءة الكسر التي قرأ بها عاصم وحمزة، وذلك بقصد المخالفة للحركات السابقة، فاحسب أن ذلك كان لسبب أقوى من هذا، وأنهم كسروا بناء على نطقهم همزة الوصل مكسورة في هذه المواضع، فكسر همزة الوصل في مثل هذه الصيغ لغة العرب كما يشير ابن يعيش (50)، وهذا يعني أن من ضم أبقى على همزة الوصل كما كانت عليه قبل والوصل، ومن كسر أبقى على همزة الوصل كما كانت عليه قبل الوصل، متبعا لغة قوم من العرب.

وخلاصة هذا كله، لا وجود لشيء يقال له "حركة التخلص من التقاء الساكنين" في العربية، وهذه الحركة هي همزة الوصل ذاتها وهي تتخذ المسالك التالية:

1 ــ ثبوتها في بداية الكلام، ما لم يحرك الصامت الذي يليها.

2 ــ ثبوتها في درج الكلام كما كانت تنطق في بدايته، وذلك عندما تسبق بمقطع مقفل، وقد تتحول من حركة إلى أخرى وفقا لطبيعة التتابع الصوتي.

3 ــ حذفها في درج الكلام عندما تسبق بمقطع مفتوح، ما لم يكن هذا المقطع همزة استفهام، كما هي الحال في "آلله أذن لكم؟ ".

وسواء اعتقدنا أن همزة الوصل حركة أم اعتقدنا أنها صامت، فإنّ شيئا من ذلك لا يطعن في علاقة همزة الوصل بحركة التخلص من التقاء الساكنين؛ فيحسب الاعتقاد الأول، فهي هي، وبحسب الاعتقاد الثاني،عند من يصر على صامتيتها، تكون الهمزة قد حذفت وبقيت حركتها.

وهم الكتابة: همزة الوصل وتعداد أحرف بعض صيغ الزيادة

بقي أن نشير إلى وهم شكلي يحسن الوقوف عليه، وهو يتمثل في وصف بعض صيغ الزيادة وصفا دالا على عدد أحرفها.

إن كلام القدماء على همزة الوصل يدل على إدراكهم لقيمة الأصوات في بنية الكلمة، فالصوت الذي يمتلك قدرة تمييزية يبقى متصورا وفاعلا، حتى عندما يسقط، والصوت الذي لا يمتلك هذه القدرة يفقد تصوره، حتى لو كان منطوقا؛ ولذلك فقد قالوا: إنّ اصل "يكرم" "يؤكرم"، ولكنهم لم يقولوا: إنّ أصل "يستفعل" "ياستفعل".

إنّ همزة الوصل لا قيمة لها في تحديد الأحرف؛ لذلك قال سيبويه مميزا بينها وبين همزة القطع: (... ولم تلحق لتخرج بناء الأربعة إلى بناء من الفعل أكثر من الأربعة، كما أنّ أفعل خرجت من الثلاثة إلى بناء من الفعل على الأربعة) (51)، وقال المبرّد: (ومن ذلك " است" إنّما هي على ثلاثة أحرف، فالسين موضع الفاء، والتاء موضع العين، والهاء في موضع اللام، وهي الساقطة) (52)، وهذا يؤكد أنه لا يعتد بها عند إحصاء عدد أحرف الصيغ، وإلا لقال إنّها على أربعة، وإذا كان النحويون قد اختلفوا في "ألْ" التعريف: أحرف هي أم اثنان؟ فإنّ من عدّها حرفين لم يتوهم أثر همزة الوصل، بل بني ذلك على اعتقاده أنّ الهمزة كانت همزة قطع، ثم أصبحت همزة وصل، لكثرة الاستعمال، يقول ابن عقيل: (اختلف النحويون في حرف التعريف في

"الرجل" ونحوه، فقال الخليل المعرف هو "أل"، وقال سيبويه: هو اللام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن) (53).

ويتحدث القدماء عن الأفعال المزيدة حديثا يعتمد وصف أوزانها بحسب إيقاعها، فيقولون: "افتعل" و "انفعل"، ولكنهم لا يتطرقون إلى وصفها وصفا دالا على عدة أحرفها، نجد ذلك عند سيبويه كما نجده عند المبرد وغيرهم.

غير أن الدرس النحوي الحديث أخذ يعدل عن الوصف الإيقاعي إلى الوصف المنبئ عن عدد الحروف التي يتكون منها الفعل المزيد، فهناك أفعال خماسية وأخرى سداسية... يقول محمد محي الدين عبد الحميد: (... ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسة أبنية، الأول انفعل – بزيادة همزة وصل ونون قبل الفاء – نحو انكسر وانشعب، والثاني: افتعل – بزيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء والعين...، ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية، الأول: استفعل...) (54).

واطراد هذا الوصف في حلقات الدرس على مستوى الجامعات والمدارس غير محتاج للتذكير (55)، فهم يمثلون للصيغ الخماسية بـ "انكسر" و"انتصر" بجوار "تكسر" و"تنكر"، وللصيغ السداسية بـ "استغفر" و"استرحم" وليس ثم صيغة سداسية لا تبدأ بهمزة وصل.

إن هذا الوصف، وإن كان أمرا شكليا غير مؤثر، يعد خرقا صارخا لقيمة همزة الوصل، ذلك أن صيغ الزيادة لا توازي "أل" التعريف أو الأسماء العشرة أو "است" حسب، بل تنحط عنها درجة في هذا السياق، إذ إن همزتها مسقطة بإطلاق في الفعل المضارع، فلا تظهر في الرسم البتة، ولذا لا يجوز أن تعد همزة الوصل حرفا من أحرف صيغ الزيادة.

في ضوء هذا، نصف صيغ زيادة الأفعال في العربية فنقول: ليس في هذه الصيغ أي صيغة سداسية البتة: فالفعل الثلاثي يزاد بحرف ويكون رباعيا، وصيغه: فعل، وفاعل، وأفعل وانفعل وافتعل وافعل، ويزاد بحرفين ويكون خماسيا، وصيغه: تفعل، وتفاعل، واستفعل، وافعوعل وافعال...، ولكنه لا يزاد بثلاثة أحرف.

والفعل الرباعي يزاد بحرف واحد فقط، وصيغه: تفعلل، وافعنلل، وافعلل، وملحقات الرباعي التي أصلها من الثلاثي ليس بينها أي صيغة سداسية.

الهوامش

1- انظر: عصام أبو سليم: البنية المقطعية في اللغة العربية: 48 – 49، وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية: 164، 166 وما لمبرج: علم الأصوات: 166.

2- تغريد السيد عنبر: الفعل الماضي مسندا إلى ضمائر الرفع المتصلة: 62.

3- هنري فليش: العربية الفصحى: 44 – 45.

4- لم يسق الباحث في دراسته كلها أي مثال لهذه الكلمات التي تتكون من تسعة مقاطع أو عشرة، وهذا يقود إلى استحضار مقولة إبراهيم أنيس [المرجع السابق: 162] إذ يقول: (والكلمة العربية مهما اتصل بها من لواحق (suffixes) أو سوابق (prefixes) لا تزيد

عدد مقاطعها على سبعة، ففي كل من المثالين "فسيكفيكهمو" أو "أنلزمكموها" مجموعة مكونة من سبعة مقاطع، على أن هذا النوع نادرا في اللغة العربية "[وانظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي: 260].

5- عصام أبو سليم: المرجع السابق: 50 - 51.

6- عبد العزيز حليلي: البنية المقطعية العربية: 50.

7- نفسه: 50، والنص مقتبس عن ابن يعيش: شرح المفصل، 9: 68.

8- نفسه: (35). و (كذا*) ذكر العدد مع "أبنية ظنها جمع "بنية"، وإنما هي جمع" بناء، فحق العدد أن يؤنث، فبنية تجمع على "بني"... ثم تردد وأعاد على هذا الجمع "اثنان" مرة، و"اثنتان" مرة أخرى، ثم همزهما وهما بلا همزة، ثم وصف المثنى بمفرد، بل أنث وصف المذكر.

9- لسان العرب: شمم، وقال ابن جني معقبا على الشاهد المذكور موضحا المقصود بالإشمام: "ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة البتة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ... "[الخصائص، 1: 73].

10- ابن يعيش: شرح المفصل: 9: 67.

11- نفسه: 9: 68.

12- ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات: 541.

13- نفسه: 401، المتن والحاشية.

14- نفسه: 118 - 119.

15- انظر: أحمد مكي الأنصاري: سيبويه والقراءات: 59.

16- الفراء: معاني القرآن، 1: 18.

17- انظر: أحمد مكي الأنصاري: المرجع السابق: 53 - 54.

18- انظر مثلا: أحمد مختار عمر: المرجع السابق: 256، وتغريد السيد عنبر: المرجع السابق:62.

19- سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام: 275 - 276. وانظر: بسام بركة: علم الأصوات العام: 146.

20- انظر: ابراهيم أنيس: المرجع السابق: 163، وعبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية: 38 - 40.

21- أنظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة: 173 .

22- انظر: عبد العزيز حليلي: المرجع السابق: 46 - 48 ، وبسام بركة: المرجع السابق 143، وأحمد مختار عمر: المرجع السابق: 256.

23- تمثل همزة الوصل في الكتابة الصوتية بحركة فقط.

24- ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 123، وقوله بحذف الواو والياء والألف مبني على اعتقاد القدماء بوجود حركة سابقة على هذه الحركات، كل واحدة من جنسها، والصواب أنها قصرت حسب.

25- أنظر: ابن جني: الخصاص،1: 93، ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 143.

26- أنظر: سيبويه: الكتاب، 4: 150، والمبرد: المقتضب، 1: 85، 235 و2: 90 . 91.

27- انظر: ابن جني: الخصائص، 1: 93.

28- ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1: 61.

29- أنظر وصفا لهذه الأصوات: كمال بشر: علم اللغة العام، الأصوات: 106، وسعد مصلوح: المرجع السابق: 204- 211.

30- ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1: 61.

31- المبرد: المرجع السابق، 2: 92، وأنظر منـــه: 1: 80، 2: 87، وســيبويه، 4: 146، 150، وابن يعيش: المرجع السابق، 9: 125، - 136.
32- انظر: المبرّد: المرجع السابق، 2: 87.
33- انظر الفرّاء: المرجع السابق، 2: 354.
34- انظر :المبرّد: المرجع السابق، 1: 253 - 254.
35- ابن مجاهد: المرجع السابق، 615.
36- المبرّد: المرجع السابق، 1: 80.
37- المبرّد: المرجع السابق، 2: 87.
38- ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 137.
39- انظر: أبن يعيش: المرجع السابق، 9: 125.
40- انظر: سيبويه، 4: 126، 152، وابن يعيــش: المرجــع الســابق، 9: 35، 125، 127 والسيوطي: الأشباه والنظائر، 3: 137.
41- انظر ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 136 - 137، والسيوطي: المرجع السابق، 3: 309.
42- انظر ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 137.
43- ابن مجاهد: المرجع السابق: 109.
44- نفسه: 110.
45- أنظر سيبويه، 4: 154 - 155، وابن يعيش: المرجع السابق، 9: 124، والمقصـــود بالشذوذ الخروج على النظائر حسب، أي شذوذ في القياس واطّراد في الاستعمال.
46- انظر سيبويه، 4: 154، وابن يعيش: المرجع السابق، 9: 124، 131.
47- انظر ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 125، 131.
48- ابن مجاهد: المرجع السابق: 174- 175، وانظر: ابن يعيش: المرجــع الســابق، 9: 127.
49- انظر: سيبويه، 4: 152، و ابن يعيش: المرجع السابق، 9، 35، 127.
50- انظر: ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 137.
51- سيبويه، 4: 145 - 146.
52- المبرّد: المرج السابق، 2: 92.
53- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 1: 177.
54- محمد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل[مع شرح ابن عقيل]، 2: 597.
55- بل وفي الدراسات الصوتية المختصّة كذلك، انظر مثلا: عبد الصبور شاهين: المرجع السابق: 69، وما بعدها، وتغريد السيد عنبر: المرجع السابق: 70.

ثبت المراجع

- ابراهيم انيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرّية، الطبعة الخامسة - 1979.
- أحمد مختارعمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة - 1985.
- أحمد مكي الأنصاري: سيبويه و القراءات دراسة تحليليّة معياريّــة، دار المعــارف بمصر، 1972.
- برتنيل مالمبرج: علم الأصوات، تعريب ودارسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب.

- بسام بركة: علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، مركز الإنمـــاء القومـــي - بيروت - 1988.
- تغريد السيد عنبر: الفعل الماضي مسندا إلى ضمائر الرفع المتصلة، المجلة العربيـــة للدراسات اللغوية المجلد الرابع العدد الأول - 1985.
- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1956.
- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربـــي، بيروت ســـر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى- 1985.
- سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، 1980.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب - بيروت.
- السيوطي: الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعـــة الأولى ــ 1985.
- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤيـــة جديـــدة فـــي الصـــرف العربي، مؤسسة الرسالة، 1980.
- عبد العزيز حليلي: البنية المقطعية العربية، المجلة العربية للدرسات اللغوية - المجلد الرابع، العد الاول - 1985.
- عصام أبو سليم: البنية المقطعية في اللغة العربية، مجلد مجمع اللغة العربية الأردنـــي السنة الحادية عشرة العدد (33) - 1987.
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة- بيروت، الطبعة الرابعة عشرة - 1964.
- الفراء: معاني القرآن - عالم الكتب، الطبعة الثالثة - 1983.
- كمال بشر: علم اللغة العام، الأصوات، دار المعارف، الطبعة السابعة - 1980.
- المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.
- ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعـــة الثانية - 1980.
- محمد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل [ضمن شرح ابـــن عقيل السابق].
- ابن منظور: لسان العرب.
- هنري فليش: العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق عبد الصبـــور شاهين، المطبعة الكاثوليكية - بيروت، الطبعة الاولى - 1966. □